شناشيل

ثالثة الأثافي الحكومية

■ عدنان حسين

مذعوراً كان يتحدث معي في ساعة متأخرة من الليلة قبل الماضية: "اليوم مرر المجلس في قراءة أولى مشروع قانون خطير"!.. المتحدث على الطرف الآخر من الهاتف هو صديق عضو في مجلس النواب. ولكي يثبت لي صدق قوله قرأ أثناء المكالمة الهاتفية العديد من مواد القانون المقترح الخاص بخصوص جرائم المعلوماتية.

في رأي الصديق النائب أن أخطر مواد القانون صيغت بلغة حمّالة أوجه وقابلة للتفسير المتشدد لإيقاع عقوبات قاسية في حق ليس فقط مرتكبي جرائم الإرهاب والغش التجاري وغسيل الأموال وإنما أيضاً ضد معارضي الحكومة، مثلما حدث مع قانون مكافحة الإرهاب.

لم تدهشني معلومات الصديق النائب ولا النصوص التي قرأها عليّ هاتفياً، فمنذ أن تولت الحكومة الحالية السلطة تميّزت مشاريع القوانين التي رفعتها إلى البرلمان باستهدافها الحريات العامة والحقوق المدنية بما يقلص كثيرا من الهامش الذي أتاحه الدستور على هذا الصعيد.

الأحد الماضي كنت وعدد من الزملاء الإعلاميين في زيارة مجلس النواب لتسليم رئاسة المجلس مذكرة وقعها ٢٠٠ زميلة وزميل تحث المجلس على إعطاء وقت أطول لمناقشة مشروع قانون حماية الصحفيين لكي يكون قانوناً متكاملاً ومتوافقا مع الشروط والمعايير المهنية الدولية، وضامناً وحامياً لحقوق الصحفيين كاملة وفي مقدمتها الحق في الوصول إلى المعلومات بحريةٍ والحق في بث هذه المعلومات والتعليق عليها بحرية، فضلاً عن ضمان حقوق الإعلاميين ليس فقط في ميدان العمل وعند المرض والإصابة والوفاة بسبب العمل، وإنما أيضاً داخل مؤسسته وخارجها لكي يعيش الصحفي بكرامة ويعمل بكرامة ويتقاعد بكرامة.

في مداخلتي أمام رئيس المجلس السيد أسامة النجيفي ثم أمام نائب الرئيس السيد قصي السهيل قلت إن الشعب العراقي لم يقبض بين يديه في العهد الجديد منذ ٢٠٠٣ حتى الآن سوى الحرية، أما باقي الأشياء فهي قبض ريح .. فالديمقراطية والعدالة والتنمية والكهرباء والوظائف والصحة وسواها هي مجرد وعودٍ مؤجلةٍ. وزدت على ذلك بأننا نلاحظ منذ مدة هجوما حكومياً مضاداً على هذا الإنجاز الوحيد(الحرية)، وفي هذا الإطار جاء مشروع قانون حماية الصحفيين ثم مشروع قانون حرية التعبير والرأي والتظاهر السلمي .. ولو كنت أعلم أن مشروع قانون جرائم المعلوماتية مدرج على جدول أعمال المجلس هذه الأيام لأشرت إليه باعتباره ثالثة الأثافي.

بعد انتهاء المكالمة مع الصديق النائب حاولت الحصول على نص مشروع القانون الأخير، فذهبت إلى موقع مجلس النواب الإلكتروني ولم أجد سوى إشارة له في خبر أعدّ عن الجلسة التي عقدها المجلس أمس الأول، وهو خبر لا يعرض أياً من مواد القانون المقترح. كما بحثت في موقع مجلس الوزراء(هو بالأحرى موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والأمين العام) وموقع رئيس الوزراء، فلم أجد أية إشارة. وصباح أمس عندما استأنفت بحثي في شبكة الإنترنت ساعدني موقع "غوغل" في الحصول على تصريح للناطق باسم الحكومة السيد علي الدباغ في نيسان الماضي عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون ورفعه إلى البرلمان، مع كلام قصير يمتدح القانون المقترح ويضعه في مصاف قوانين مماثلة شرعتها الدول المتقدمة العريقة في ديمقراطيتها كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (أشك في هذا كثيراً).

المهم أنني خرجت بحصيلة أن حكومتنا التي تريد أن تضع نفسها في مرتبة حكومات الدول الديمقراطية المتقدمة، لم تفعل ما تفعله هذه الحكومات قبل أن ترفع مشاريع القوانين إلى البرلمان، بعرض هذه المشاريع على الرأي العام عبر وسائل الإعلام لكي يبدي المتخصصون وأهل الرأي ومنظمات المجتمع المدني المعنية آراءهم وصولاً الى صيغة تتوافق مع ما يريده المجتمع.

نحتاج إلى قانون أو نظام يُلزم بعرض مشاريع القوانين على الرأي العام عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية للبرلمان ومجلس الوزراء (عفواً الأمانة العامة لمجلس الوزراء) حتى لا تأخذنا الحكومة "غفل" كما فعلت مع هذا القانون: ثالثة الأثافي.

رشحت السامرائي لوزارة الدفاع وكالة

العراقية تتسلم رسائل إيجابية من "القانون" تمهيدا الاجتماع القادة

□ بغداد/ علي عبد العظيم

تسلمت القائمة العراقية رسائل إيجابية من ائتلاف دولة القانون بشأن القضايا العالقة بين الجانبين كبادرة إيجابية،تمهيدا لعقد اجتماع قادة الكتل الذي من المقرر أن ينعقد السبت المقبل بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني . وقال عضو القائمة العراقية والنائب في البرلمان اسكندر وتوت في حديث لـ(المدى) إن كتلته عقدت اجتماعا وبحثت جملة من القضايا،سيما المشاكل العالقة مع دولة القانون .

وأضاف أن العراقية بحثت في اجتماعها أيضاً موضوع التوازن في المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى الموافقة المبدئية من التحالف الوطني على منح وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي حقيبة الدفاع بالوكالة لحين الاتفاق على مرشح من قبل العراقية .

وبشان إمكانية حضور القائمة العراقية لاجتماع القادة المرتقب أكد وتوت أن الأجواء باتت أفضل من السابق ومن المرجح أن يكون حضور العراقية في الاجتماع المرتقب .

في غضون ذلك قال النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "أعضاء القائمة العراقية وقادتها أكدوا خلال الاجتماع الذي عقد، أمس بحضور إياد علاوي وصالح المطلك وأسامة النجيفي ووزراء العراقية في الحكومة أن مشاركة القائمة في اجتماع قادة الكتل السياسية المقبل متوقفة على تقرير مفاوضنا في اللجنة الثلاثية.

وكانت رئاسة الجمهورية أعلنت، الثلاثاء، أن موعد اجتماع قادة الكتل السياسية سيكون يوم السبت المقبل، مشيرة إلى أن تحديد الموعد جاء لانشغال الكتل السياسية باجتماعات مجلس النواب وبناء على طلب مجموعة منها.

وأضاف الخالدي أن أعضاء العراقية اتفقوا على عدم سحب الثقة من المفوضية العليا للانتخابات، لعدم وجود بديل عنها، مشيرا إلى أن القائمة ستبين رأيها حول البرنامج الحكومي والترشيق الوزاري بعد استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي في البرلمان.

وصوت مجلس النواب خلال جلسته الـ١٢ التي عقدت في الـ١٨ من تموز الحالي، مبدئيا على ترشيق الحكومة، بعد إعلان مجلس النواب في ، الـ١٧ من تموز الجاري، عن وصول رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي لترشيق الحكومة إلى ٢٩ وزارة على مرحلتين.

وأكد مصدر برلماني، أن مجلس النواب سيصوت خلال جلسته التي ستعقد اليوم الخميس، على ثلاثة قوانين مهمة أبرزها إعفاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

وشهدت جلسة مجلس النواب السابعة من السنة التشريعية الثانية التي عقدت، في الـ٣٠ من حزيران الماضي، استكمال استجواب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري.

وكان مجلس النواب استجوب خلال جلسته الاعتيادية الـ٦١ والتي عقدها، في أيار الماضي، رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وطالبت رئيسة دائرة الانتخابات المستقيلة في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني، في نيسان الماضي، بإقالة رئيس المفوضية لمخالفته قواعد المهنية وقانون المفوضية، وفي حين اتهمته بمحاولة التشكيك باستقالتها، اعتبرت أن تضليل الرأي العام أمر غير مقبول.

يشار إلى أن إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، جاء بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أرسل، في حزيران الماضي، كتاباً إلى مفوضية الانتخابات يتضمن إيقاف عملها، في حين ردت في اليوم التالي برفضها الأمر، مؤكدة أن السلطة التنفيذية لا علاقة لها بعملها، وأنها مرتبطة بالبرلمان حصرا، وهي مستمرة بالعمل في كل الأحوال.

رفضاً لدعاة الإقليم.. أهالي الرمادي يخرجون في تظاهرات

□ متابعة/ المدى

قالت الشرطة المحلية في الانبار مساء أمس الأربعاء إنها اتخذت إجراءات أمنية لحماية تظاهرات يتوقع إن يقوم بها سكان محليون وشيوخ عشائر اليوم للتنديد بمشروع "إقليم الانبار".

وطالب مسؤولون محليون في مناسبات عدة بجعل المحافظة إقليما لكن مسؤولين آخرين يرفضون ذلك ويعتبرون الفكرة جزءا من مخطط لتقسيم العراق طائفيا.

ويتوقع أن تشهد الانبار اليوم تظاهرات حاشدة يقوم بها سكان ووجهاء العشائر ومسؤولون في الرمادي والفلوجة وجزيرة "البوفراج" شمال غرب الرمادي ومناطق أخرى.

وقال الرائد في شرطة الانبار محمد الذيابي لوكالة كردستان للأنباء "نفذت قواتنا إجراءات أمنية مشددة. نحاول أن نحمي المتظاهرين من أي استهداف".

وتتضمن الإجراءات تفتيش المناطق التي ستنطلق منها كل تظاهرة مع معرفة خط سير التظاهرات وتحديد مكان التجمع الأخير لتتمكن قوات الجيش والشرطة من حماية المتظاهرين، وفقا للذيابي.

وعن عدد أفراد الأمن المنتشرين حاليا في شوارع الانبار، قال الذيابي "العدد كبير، لا يمكن تحديد حجم العناصر لدواع أمنية".

وتابع "لكن انتشار القوات سيكون حول مكان انطلاق وتجمع المتظاهرين في الرمادي والفلوجة وقضاء هيت ومنطقة الجزيرة والخمسة كيلو" وغيرها.

والى جانب المتظاهرين يرفض رئيس الوزراء نوري المالكي مشروع الأقاليم في الوقت الراهن، وكرر في أكثر من مناسبة القول إن العراقيين غير مؤهلين لأقلمة البلاد، وقال إن الشروع بهذا الأمر سيدخل البلاد في اقتتال طائفي، وهو ما يؤيده مسؤولون في الانبار.

وعلى ما يبدو فان المتظاهرين سينزلون إلى الشوارع وسيحظر على المركبات والدراجات الاقتراب من المتظاهرين، بحسب الشرطة المحلية.

ويعتقد محللون إن إنشاء أقاليم في العراق يعزز الخلافات الطائفية بسبب طبيعة المدن من الناحية الطائفية ويقول آخرون انه مقدمة لتعزيز الأمن، ويخشى العراقيون من أقلمة بلادهم طائفيا.

ويسمح القانون العراقي بتكوين أقاليم في البلاد من محافظة أو أكثر وفق آليات منصوص عليها في الدستور، ويوجد في العراق إقليم واحد هو إقليم كردستان في شمال البلاد.

ويقول احد منظمي التظاهرة ويدعى الشيخ دحام الدليمي "التظاهرات التي ستنطلق تنظم من قبل الجماهير. عدد كبير من منظمات المجتمع المدني وشريحة واسعة من الأدباء والمثقفين الرافضين لمشاريع تقسيم البلاد سيشارك فيها".

ولفت إلى أن ابرز مطالب المتظاهرين رفض مشروع إقليم الانبار والتصدي لتنفيذه.

ويصر رئيس مجلس الانبار على ضرورة إعلان المحافظة إقليما، وقال في حديث سابق إن من شأن ذلك إن يحفظ "كرامة" السكان بسبب تجاوزات الحكومة الاتحادية.

لكن الشيخ صالح الفراجي وهو احد منظمي تظاهرة جزيرة الرمادي قال "سنعمل على كشف الجهات التي تريد تمزيق البلاد وشق الصف الوطني بحجة أنها تضررت من التهميش والإقصاء وعدم إعطاء حكومة الانبار صلاحيات أوسع".

ولا تزال تصريحات رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي تلقي بظلالها على المشهد السياسي في العراق، وانقسم العراقيون بين مندد أو متحفظ وبين من حمل السياسة الحكومية مسؤولية بروز هذه التوجهات.

وكان محافظ الانبار قاسم محمد عبد ابلغ مؤخرا بأن وفدا من شيوخ العشائر المؤيد لمشروع الإقليم قدم ١٥ طلبا إلى الرئيس العراقي جلال طالباني في مقدمتها إقامة الإقليم ورفع عقوبة الإعدام عن سلطان هاشم.

المجلس الإسلامي الأعلى يطلب تأجيل التصويت.. والكردستاني يؤيد الحيدري

كتلة المالكي عازمة على سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات في جلسة اليوم

□ بغداد/ احمد الموسوي

في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يصوت ائتلاف دولة القانون على سحب الثقة من المفوضية العامة لشؤون الانتخابات في جلسة اليوم، تباينت مواقف الكتل الأخرى بين داع لتأجيل التصويت وآخر يدعو إلى أن يكون التصويت على بعض المفوضين لا كلهم.

وقد أعلن ائتلاف الكتل الكردستانية أمس، الأربعاء، عن أنه لن يصوت في جلسة اليوم الخميس على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات لعدم قناعته بمبررات ذلك، فقد أكد المتحدث باسم ائتلاف الكتل الكردستانية مؤيد طيب إن "ائتلافه قرر رسميا عدم التصويت على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات في جلسة الغد لعدم قناعة الائتلاف الكردستاني بمبررات حجب الثقة التي طرحت في مجلس النواب".

وأوضح طيب في تصريح لوكالة كردستان للانباء أمس أن "مفوضية الانتخابات الحالية لم يبق من عمرها سوى أشهر وتنتهي مدتها المقررة، وسيتم تشكيل مفوضية أخرى بتصويت مجلس النواب عليها"، مشيرا إلى أن "طرح مسألة حجب الثقة عن المفوضية في هذا الوقت مع قرب اجراء انتخابات في إقليم كردستان أمر غير سليم".

ومن جهة أخرى أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون علي شلاه "أننا سنصوت لسحب الثقة من المفوضية المستقلة العليا لشؤون الانتخابات، نحن نعتقد أنها غير قادرة على إدارة الانتخابات القادمة في البلد، ونظرا لإخفاقها في تبرئة موقفها أمام نواب الشعب، ينبغي على الكتل السياسية أن تسحب الثقة من هذه المفوضية".

وذكر الشلاه فيما خص الموقف الكتل الكردستانية بشأن المفوضية "أن الكرد لديهم تبريرهم الموضوعي، فلديهم انتخابات قريبة وبالتالي هم لا يودون أن يتم أي تأجيل في تاريخ الانتخابات، إلا أننا في دولة القانون قدمنا لهم تطمينات بشأن الإسراع في انتخاب أعضاء جدد" وتابع الشلاه، "إننا نمتلك أدلة دامغة تؤكد وجود فساد مالي وإداري ومهني، كما أنها لم تكن قادرة على حفظ كلمة سر إدخال البيانات، لن يكون بوسع أي نائب اليوم أن يتغاضى عن هذا الفساد".

وإذا ما كان التحرك السياسي لدولة القانون تجاه المفوضية استهدافا سياسيا، ذكر شلاه "على العكس ليس هناك من استهداف للمفوضية، ونتحدث عن الأداء المهني للمفوضية التي تحولت إلى نكتة في الشارع العراقي، ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة كان من المفترض أن تكون الأمم المتحدة مستشارة للمفوضية ومساعدة لها في عملها، لكن تصرفات المفوضية جعلت من الأخيرة مستشارا لمنظمة الأمم المتحدة".

وفي سياق متصل أكد النائب عن المجلس الأعلى حبيب الطرفي "أن هناك توجهين بشأن سحب الثقة من المفوضية الأول والذي تدعو إليه دولة القانون وهو سحب الثقة من المفوضية ككل، أما الثاني وهو الاتجاه الذي نميل إليه، فيرى أن تتم عملية التصويت على سحب الثقة من أعضاء محددين داخل المفوضية، أما بخصوص جلسة اليوم فإننا سنذهب إلى الطلب في تأجيل التصويت إذا لم يتم الاتفاق على أي اتجاه سيأخذه التصويت".

وتابع النائب عن المجلس الأعلى "كثيرون يرون أن استهداف دولة القانون للمفوضية هو لأسباب سياسية، وان كنا نتفق على أن هناك فسادا ماليا، إلا أن هذا لا يعني أن نسحب الثقة من كافة الموظفين والعاملين داخل المفوضية، لأسباب عدة أهمها إننا مقبلون على انتخابات مهمة وهي انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات إقليم كردستان، كما أن هناك بعض القضايا سوف تعرض للاستفتاء كطلبات بعض المحافظات بإنشاء الأقاليم".

ومن جهة أخرى أكد النائب عن الكتلة العراقية محمد سلمان "أن العراقية لن تسحب الثقة من المفوضية في جلسة اليوم، لأننا نعتقد أن عملية سحب الثقة من الممكن أن يكون له تداعيات، هناك بعض الثغرات في عمل المفوضية إلا أنها لا ترتقي إلى مرحلة سحب الثقة"، وتابع سلمان "أن العراقية تميل أكثر إلى ترشيق المفوضية وإضافة عناصر جديدة إليها أكثر من مسألة سحب الثقة".

وفيما يخص موقف دولة القانون من المفوضية قال "دولة القانون تمتلك منذ البداية تشكيكات حول عمل المفوضية، ذلك من خلال التشكيك في نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، واستجواب المفوضين".

اما بالنسبة للتيار الصدري فلا يزال موقفه قيد البحث، ففي اتصال أجرته المدى امس مع النائب امير الكناني قال فيه "نحن نرى بان لا تكون عملية التصويت على كل المفوضية، حيث انه من الواجب أن تكون هناك بعض الاستثناءات على المفوضين النزيهين، وموقفنا بالنسبة لجلسة اليوم لا زال قيد البحث"، وتابع النائب عن التيار الصدري "أن الاستجوابات التي وجهتها دولة القانون للمفوضية لم تخلو من الاستهداف في بعض أوجهها".

وكانت النائبة عن التحالف الوطني كشفت قبل أيام عن "أن كتاب العلوم والتكنولوجيا يؤكد أن المفوضية لم تطلب منهم تصميم أي برنامج، وهذا يفند ادعاءات قاسم العبودي أثناء الاستجواب بأنه لا توجد جهة عراقية قادرة على تصميم هكذا برنامج".

واعتبرت الفتلاوي أن ذلك يؤكد كذب تبريرات المفوضية لجعل جهة أجنبية تصمم برنامج إدخال البيانات. وتنقل الفتلاوي عن وزارة التكنولوجيا أنها اجتمعت مع المفوضية العليا للانتخابات وأبدت استطاعتها في تصميم هذا البرنامج.

وتأتي تصريحات الفتلاوي ضمن حملة تشنها ومنذ مدة لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات.

أنباء

مجلس الانبار يقيل قائد شرطة المحافظة

■ ذكر عضو مجلس محافظة الأنبار مزهر حسن الملا إن "المجلس صوت بالأغلبية على إقالة قائد شرطة المحافظة العميد هادي كسار رزيج من منصبه بسبب سوء إدارته لبعض الملفات الأمنية المهمة وتلكؤه في أمور أخرى".

وأضاف الملا في تصريحات صحفية أمس أن "المجلس صوت أيضا على تعيين معاون قائد الشرطة العميد جاسم محمد المحمدي قائداً عاماً لشرطة الأنبار بالوكالة لحين ترشيح ثلاث شخصيات من قبل المجلس لإرسالها إلى وزارة الداخلية للاتفاق على اسم قائد الشرطة الجديد".

الاميركان يحددون السلاح العراقي

■ كشف رئيس كتلة منظمة بدر البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني قاسم الأعرجي أن مذكرات التفاهم التي سيوقعها العراق مع أميركا تنص على قيام المدرب بتحديد نوعية السلاح المستخدم للقوات العراقية.

وقال الأعرجي في تصريحات صحفية أمس الأربعاء: إن "مذكرات التفاهم لن تعرض على الكتل السياسية، وإنما هي محصورة بين القائد العام للقوات المسلحة والوزراء والقيادات الأمنية والجانب الأميركي، وهذه المذكرات لا تحتاج إلى موافقة مجلس النواب"، مشيرا إلى أن "المدرب الاميركي الذي سيقوم بتطوير وتأهيل القوات العراقية سيحدد نوعية السلاح المستخدم والذي سيستورده العراق."

إقليم بين بابل وكربلاء وواسط

■ كشف محافظ الحلة محمد المسعودي عن وجود إرهاصات عديدة تدور داخل مجلس محافظة بابل للإعلان عن [بابل وكربلاء وواسط] كإقليم مستقل بقراراته وصلاحياته.

وقال المسعودي انه نتيجة للكبت الموجود في صلاحيات الحكومة بدأت الحكومات المحلية في المحافظات المذكورة دراسة ومناقشة كيفية الإعلان عن إقليم جديد.

وأضاف نحن "من اجل خدمة جماهيرنا في المحافظات التي دائما ما تضعنا في زوايا حرجة اضطررنا إلى اتخاذ قرار جريء بمنح الشركات حق الاستثمار دون الرجوع إلى الحكومة المركزية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون